تنذر الشروط الأميركية والإيرانية المتبادلة بأن إحياء الاتفاق النووي لا يزال يحتاج إلى مزيد من الوقت، خصوصاً أن واضعي هذه الشروط هما أعلى قائدين في البلدين. لكن ذلك لم يمنع واشنطن من بدء دراسة كيفية تخفيف الضغوط المالية على إيران لدواعٍ «إنسانية» تخص جائحة كورونا، من دون رفع العقوبات

# أميركا وإيران
## مشروع لتخفيف الضغوط المالية عن طهران

واشنطن، طهران ـ **العربي الجديد**

لا تزال العديد من العقبات تؤخر إحياء الاتفاق النووي الإيراني مع تمسك الطرفين، طهران وواشنطن، بشروطهما. ففي حين أكد المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، أمس الأحد، أن طهران لن تعود إلى تنفيذ تعهداتها النووية قبل رفع واشنطن العقوبات، والتحقق من هذا الأمر، أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن أن «أميركا لن ترفع العقوبات عن إيران لإعادتها إلى طاولة المفاوضات».

وفي حين حاول وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف التخفيف من وطأة تطبيق قانون يدعو لوقف تنفيذ البروتوكول الإضافي في 21 فبراير/شباط الحالي، معلناً أن هذا الأمر لا يعني إغلاق الباب تماماً في وجه الاتفاق النووي، ذكرت وكالة «بلومبيرغ» أن واشنطن تبحث عن مخرج، ولو «إنسانياً»، لتحريك الجمود الحاصل في الملف النووي، مشيرة إلى أن إدارة بايدن تدرس كيفية تخفيف الضغط المالي على إيران، لكن من دون رفع العقوبات الاقتصادية عليها، بما فيها تلك المفروضة على مبيعات النفط. وأعلن بايدن، في مقابلة مع قناة «سي بي أس» بثت أمس الأحد، أنه لن يرفع العقوبات المفروضة على إيران ما دامت لا تحترم التزاماتها في الملف النووي. وردا على سؤال عن إمكان رفع العقوبات لإقناع طهران بالعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف إنقاذ الاتفاق النووي، أجاب بايدن «كلا». وعندما سألته الصحافية عما إذا كان على الإيرانيين أن «يوقفوا أولاً تخصيب اليورانيوم»، هزّ برأسه إيجاباً.

وكانت وكالة «بلومبيرغ» ذكرت، في تقرير أمس الأول، أن إدارة بايدن تدرس سبل تخفيف الضغوط المالية على إيران، بدون رفع العقوبات الاقتصادية عليها، بما في ذلك عدم المساس بحظر تصدير النفط، كخطوة نحو إحياء الاتفاق النووي لعام 2015 الذي انسحبت منه واشنطن، بقرار من الرئيس السابق دونالد ترامب. وأوضحت أن بعض الخيارات التي يتفاوض بشأنها المسؤولون الأميركيون تشمل تقديم دعم لصندوق النقد الدولي من أجل تقديم قروض لطهران لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وتخفيف وطأة العقوبات الدولية لمواجهة الوباء إلى إيران. وأشارت «بلومبيرغ» إلى أنها قد حصلت على هذه المعلومات من أربعة أشخاص على اطلاع على ما يجري داخل الإدارة الأميركية، موضحة أنه قد يتم تبرير هذه الخطوات على أنها إنسانية. والعام الماضي، تقدمت طهران بطلب للصندوق الدولي لمنحها قرضا بقيمة 5 مليارات دولار لمواجهة تداعيات الفيروس.

وأوضحت الوكالة أن من أكبر التحديات التي تواجهها الإدارة الجديدة موجة العقوبات التي فرضها ترامب، في آخر أيامه في البيت الأبيض، على إيران بتهمة رعايتها للإرهاب. ويشمل ذلك فرض عقوبات تتعلق بالإرهاب على البنك المركزي الإيراني. وأوضحت أن أي تخفيف للعقوبات - حتى لأسباب إنسانية - قد يفشل في تحقيق ذلك، إذا ظلت تسمية الإرهاب قائمة لأن البنك المركزي يشرف تقريباً على جميع الأنشطة المالية للبلاد. ونقلت عن المصادر قولها إن الرئيس الأميركي يمكنه إصدار قرار تنفيذي يقضي بمراجعة قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، مضيفة أن إصدار قرارات قد تسمح لطهران ببيع النفط في الأسواق الدولية ليس مطروحاً حالياً. وقالت الخبيرة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، إلي جيرانمايه، للوكالة، إنه «خلال الأشهر الأخيرة، كان هناك الكثير من التفكير في كل من أوروبا والمعسكر الديمقراطي حول عدد من التدابير الفورية التي يمكن للولايات المتحدة اتخاذها بشكل واقعي». واعتبرت أن هذه الأفكار «قد تعطي إيران راحة ملموسة».

لكن خامنئي حدد، في أول تصريحات له بشأن الملف النووي منذ تولي بايدن منصبه، سياسة بلاده من العودة إلى تنفيذ تعهداتها النووية بعد دعوات أميركية وأوروبية متصاعدة في الأيام الأخيرة، إذ أكد أن ذلك لن يحصل ما لم ترفع جميع العقوبات الأميركية أولاً. وخاطب خامنئي، في لقاء مع قادة القوات الجوية الإيرانية، الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية أمس الأحد، بالقول «إذا كانوا يريدون أن تعود إيران إلى التزاماتها بموجب الاتفاق النووي، فعلى أميركا أولاً أن تلغي جميع العقوبات عملياً، وتم نحن نقوم بالتحقق من ذلك. وإذا وجدنا أن العقوبات قد ألغيت بالفعل، حينئذ سنعود إلى تعهداتنا النووية». وشدد على أن «هذه هي السياسة الحازمة للجمهورية الإسلامية ومحل إجماع بين المسؤولين ولن نعود عنها».

> خامنئي: الطرف الذي يحق له أن يضع الشروط هو إيران
>
> ظريف: التعويض ليس شرطاً مسبقاً لإحياء الاتفاق النووي

وأضاف خامنئي أن «الجمهورية الإسلامية لن تُعير أي اهتمام لما يقوله المتخرصون، سواء في أميركا أو أوروبا». وتابع «إذا أرادت أميركا أو أوروبا»، وتابع «إذا تحدثنا بالمنطق فأميركا والدول الأوروبية الثلاث (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) الذين انتهكوا جميع التزاماتهم لا يحق لهم وضع شروط»، في إشارة إلى شروط أميركية لعودة طهران أولاً إلى تنفيذ تعهداتها بالكامل قبل عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي. واعتبر أن «الطرف الذي يحق له أن يضع الشروط هو إيران، لأن الجمهورية الإسلامية نفذت جميع تعهداتها، فيحق لنا أن نضع الشروط لاستمرار الاتفاق النووي». وتحدث خامنئي عما سماه «خطأ» الإدارات الديمقراطية الأميركية، خلال العقود الأربعة الماضية، في قراءة أوضاع إيران، مشيراً إلى موقف إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما في دعم الاحتجاجات في 2009 على نتائج الانتخابات، والتي وصفها المرشد الإيراني بأنها «فتنة». واعتبر أن العقوبات الأميركية «غير المسبوقة» التي فرضها ترامب ضد إيران كانت تهدف إلى «تركيعها»، مؤكداً أن ذلك «نموذج آخر من الخطأ الذي ترتكبه أميركا في حساباتها». وأشاد خامنئي بالمناورات العسكرية المتعددة التي أجرتها القوات المسلحة الإيرانية أخيراً، ضد التهديدات الخارجية المحتملة، محذراً من أن «أي خطأ صغير سيتم قمعه في مهده».

وكانت إيران اتجهت نحو تصعيد خطواتها النووية بعد الإعلان عن فوز بايدن، في تدبير للضغط عليه للعودة إلى الاتفاق النووي وإلغاء العقوبات، ليصادق مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إيران في مطلع ديسمبر/ كانون الأول الماضي، على مشروع قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» الأميركية المفروضة على طهران منذ عام 2018 بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي. والقانون المكون من تسعة بنود يعيد البرنامج النووي الإيراني إلى ما قبل الاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع المجموعة الدولية، من خلال اتخاذ خطوات نووية لافتة إذا لم ترفع العقوبات، أهم ما نفذته طهران منها حتى الآن كان رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المائة في وقت سابق من الشهر الحالي، والتلويح برفع التخصيب إلى أكثر من ذلك «إذا استدعت الحاجة».

ومن الخطوات المهمة الأخرى التي ينص القانون على تنفيذها إذا لم ترفع العقوبات الأميركية، هي وقف تنفيذ البروتوكول الإضافي الذي أخضع البرنامج النووي الإيراني لـ«رقابة صارمة» في 21 فبراير/ شباط الحالي، و«تدشين مصنع لإنتاج اليورانيوم المعدني في اصفهان في غضون 5 أشهر من إقرار القانون»، أي خلال يونيو/ حزيران المقبل. وحاول ظريف، في مقابلة مع شبكة «سي أن أن»، أمس الأحد، التخفيف من وطأة هذا الأمر. وقال إن «21 فبراير هو الموعد النهائي لوقف الالتزام بالبروتوكول الإضافي للاتفاق النووي»، لكنه أضاف أن «وقف تطبيقنا للبروتوكول الإضافي لا يعني إغلاق الباب تماماً في وجه الاتفاق النووي». وشدد على أن «الاتفاق النووي السابق غير قابل للتفاوض لأنه تم التفاوض بشأنه بشكل كامل». وتابع أن «إيران لم تخرج أبداً من الاتفاق النووي، لكنها خفقت بعض الالتزامات»، مشيراً إلى أن حصول إيران على تعويض من الولايات المتحدة عن الانسحاب من الاتفاق النووي المبرم عام 2015 ليس «شرطاً مسبقاً» لإحياء الاتفاق. من جهة ثانية، حذّر سفير إيران الدائم لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي، من التهديدات الإسرائيلية «واي مغامرة عسكرية» ضد بلاده، مؤكداً أنها ستردّ «بحزم على أي تهديد أو تحرك خاطئ للكيان الإسرائيلي»، وفق ما أوردته وكالة «إيسنا» الإيرانية، أمس الأحد.

وقال تخت روانجي، في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ومجلس الأمن الدولي، إن «الكيان الإسرائيلي لم يصعّد فقط تصريحاته الاستفزازية الداعية إلى الحرب ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بل يخطط بشكل فعال لتنفيذ تهديداته العدائية ضد إيران». وأشار المندوب الإيراني إلى تهديدات رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، أواخر الشهر الماضي، متهماً إياه بـ«طرح مزاعم واهية حول البرنامج السلمي الإيراني»، ومعتبراً أن هذه التهديدات «تنتهك البند الثاني لميثاق الأمم المتحدة، وهي تستدعي ضرورة رد مناسب من المجتمع الدولي، بالنظر إلى التاريخ الأسود لهذا الكيان في شن الهجوم على دول المنطقة». من جهة أخرى، ورغم التزام القيادة الإسرائيلية الصمت إزاء ما ورد في الخطاب الذي ألقاه بايدن قبل أيام وتعرض فيه لاتجاهات السياسة الخارجية في عهد الإدارة الجديدة، إلا أن معلقي الصحف العبرية عبروا عن خيبة أمل واضحة مما ورد في هذا الخطاب. وقد كان أهم ما أثار حفيظة هؤلاء المعلقين من خطاب بايدن ما عدوه مؤشرات على نيته العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران. واعتبر أبرهام بن تسفي، في مقال نشرته صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية، أن بايدن برر قراره بشأن وقف مبيعات السلاح المتعلقة بالحرب باليمن بدواعٍ إنسانية، إلا أنه في الواقع وظف هذه الخطوة لبعث رسالة لإيران برغبته في العودة إلى الاتفاق النووي معها. أما أرئيل كهانا، المراسل السياسي لـ«يسرائيل هيوم» فكان أكثر تشاؤماً إزاء دلالات خطاب بايدن، حيث أشار إلى أن الإدارة الأميركية تكرس الانطباع بأنها تتجه للعودة إلى الاتفاق النووي الأصلي، وضمن ذلك رفع العقوبات عن طهران.

طالب بايدن الإيرانيين بوقف تخصيب اليورانيوم أولا (Getty)



تقرير

الحوثيون يواصلون التصعيد
## غريفيث يبحث ملف اليمن في طهران

وصل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، أمس الأحد، لبحث ملف الأزمة اليمنية، وذلك على وقع تصعيد الحوثيين

طهران ـ **صابر غل عنبري**
عدن ـ **العربي الجديد**

بدأ المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، صباح أمس الأحد، زيارة إلى إيران، لبحث الأزمة اليمنية، في خطوة لم تكن لتحصل في هذه الفترة، لولا التحولات التي بدأت تشهدها سياسة الولايات المتحدة بقيادة الرئيس الجديد جو بايدن، تجاه الأزمة اليمنية وكذلك اتجاه طهران المرتبطة بهذه الأزمة عبر دعمها جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) التي قررت واشنطن أخيراً رفعها عن قائمة المنظمات الإرهابية، بينما واصلت هي التصعيد العسكري. وأعلنت دائرة الإعلام في الخارجية الإيرانية، أمس الأحد، أن المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث وصل إلى العاصمة طهران، صباح أمس، مشيرة إلى أنه سيجري مباحثات مع المسؤولين الإيرانيين بخصوص سبل التوصل إلى حل للأزمة اليمنية. وأكد مكتب غريفيث، من جهته، أن الأخير بدأ زيارة إلى إيران تستمر يومين، يلتقي خلالها بوزير الخارجية محمد جواد ظريف وعدد من المسؤولين الإيرانيين. وأضاف أن الزيارة «تأتي ضمن الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المبعوث الخاص للتوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن عن طريق التفاوض على حل يلبي تطلعات الشعب اليمني». وقالت مصادر إيرانية، فضّلت عدم الكشف عن هويتها، لـ«العربي الجديد»، إنّ غريفيث على الأغلب سيلتقي أمين مجلس الأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، إذ تقدم بطلب للقائه.

في السياق، قال الباحث الإيراني في قضايا الشرق الأوسط رضا صدر الحسيني، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن كان من المقرر أن يزور طهران قبل عدة أشهر لإجراء مباحثات بشأن اليمن، لكن لم يحصل ذلك»، وعزا الأمر إلى «اعتراض إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب»، موضحاً أنّ «السعودية والإمارات ضغطتا على الأخير، وأميركا لم تسمح لغريفيث بزيارة إيران». وفي معرض ردّه على إن كانت الزيارة بضوء أخضر من إدارة بايدن، قال الحسيني إن السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط «ليست واضحة بعد ولم تحدد أولوياتها»، معتبراً أنّ ذلك «يشكل فرصة للأمم المتحدة للعب دورها في المنطقة».

وتتزامن زيارة غريفيث إلى طهران مع إعلان بايدن وقف الدعم العسكري لـ«التحالف العربي» بقيادة السعودية، في حرب اليمن. كذلك يتزامن مع إعلان إدارة بايدن عن قرارها برفع الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية، وهو الإجراء الذي اعتبرت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، أمس، أنه يمثل «خيبة أمل كبرى للشعب اليمني، ويرسل إشارات خاطئة للجماعة، وخلفها إيران، بشأن مواصلة النهج التصعيدي والجرائم بحق المدنيين»، بحسب ما قال وزير الإعلام اليمني، معمر الأرياني، في تغريدات على «تويتر» أمس.

من جهة أخرى، اختتم عدد من سفراء الاتحاد الأوروبي، أمس، زيارة إلى العاصمة المؤقتة عدن استمرت لمدة يومين، للقاء الحكومة الجديدة وعدد من ممثلي المجتمع المدني والوكالات الأممية. وقال بيان صادر عن بعثة الاتحاد الأوروبي باليمن إن الزيارة أكدت دعم الاتحاد «الثابت لحكومة وشعب اليمن، في ظل مجاعة وشيكة»، مشدداً على «الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة لليمن بأكمله»، ودعم جهود غريفيث.

> يبحث غريفيث في إيران سبل التوصل إلى حل للأزمة اليمنية

وبالتزامن مع التحركات الأممية والدولية لإحياء عملية السلام المتعثرة في اليمن، كانت جماعة الحوثيين تصعّد عملياتها العسكرية، أمس الأحد، موقعة المزيد من الضحايا. وقال مصدر عسكري لـ«العربي الجديد» إن 4 أشخاص قتلوا، فيما جرح 12 آخرون، بينهم 4 أطفال إصابتهم خطرة، جراء هجوم صاروخي شنته جماعة الحوثيين واستهدف حياً سكنياً في مدينة مأرب شرقي اليمن.

> سقوط 4 قتلى و12 جريحا في قصف للحوثيين على مأرب

وتزامن القصف الذي قالت السلطات الحكومية إنه تم بصاروخ بالستي مع إسقاط الجيش الوطني التابع للشرعية طائرة مسيرة للحوثيين، حاولت أيضاً استهداف مدينة مأرب، أمس. وتزامن ذلك مع معارك ضارية بين الجيش اليمني والحوثيين في جبهة صرواح، غربي مأرب.

وفي مدينة تعز، تعرض حي المرور السكني لقصف حوثي أسفر عن احتراق محطة صغيرة لتوزيع البنزين، وهو ما أجبر عدداً من المدارس على تسريح الطلاب، بحسب ما قال مصدر محلي لـ«العربي الجديد». في غضون ذلك، أغلقت قوة أمنية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، أمس، المجمع القضائي في عدن، عقب رفض القضاة الاستجابة لدعوة المجلس للإضراب، بحسب ما قال مصدر قضائي، لوكالة «الأناضول». والأربعاء الماضي أعلن «نادي القضاة الجنوبي»، التابع للمجلس الانتقالي، الإضراب العام والشامل في جميع المحاكم والنيابات، احتجاجاً على القرار الرئاسي القاضي بتعيين أحمد الموساي نائباً عاماً للجمهورية بدل النائب السابق علي العوش.

من جهة أخرى، أعلنت الحكومة اليمنية، أمس، اختيار شركة «إرنست اند يونغ» العالمية لمراجعة وتدقيق بيانات البنك المركزي، ويأتي القرار بعد أقل من أسبوعين من اتهام فريق مراقبة العقوبات بمجلس الأمن البنك المركزي اليمني بغسل أموال والتلاعب بصرف العملة والوديعة المالية السعودية، وهو ما نفاه الأخير.

زيارة غريفيث الى إيران تستمر يومين (محمد حويس/ فرانس برس)

شرق غرب

### وفد مغربي في إسرائيل

كشف وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة (الصورة)، أمس الأحد، أن وفداً مغربياً سافر أمس إلى إسرائيل من أجل الإعداد للافتتاح الرسمي لمكتب الاتصال، وذلك بعد نحو شهرين من توقيع اتفاق استئناف العلاقات بين الرباط وتل أبيب. وقال بوريطة، خلال ندوة صحافية، إن الافتتاح الرسمي لمكتب الاتصال المغربي في تل أبيب مرتبط بتطور الوضع الصحي في ظل وباء كورونا وفتح الأجواء في المغرب وإسرائيل، كاشفاً أن مكتب الاتصال سيديره مسؤول بالنيابة لعدم وجود ممثل مغربي في إسرائيل.
(العربي الجديد)

### العراق: استئناف احتجاجات الكوت

تجددت، أمس الأحد، الاحتجاجات في مدينة الكوت، العاصمة المحلية لمحافظة واسط (180 كيلومتراً جنوبي بغداد). وقالت مصادر محلية في الكوت لـ«العربي الجديد» إن الاحتجاجات بدأت في ساحة التظاهرات في المدينة، موضحة أن المحتجين طالبوا بإقالة الحكومة المحلية، والكشف عن مصير الناشطين المعتقلين، ومحاسبة قتلة المتظاهرين.
(العربي الجديد)

### هايتي: القضاء يعلن انتهاء ولاية الرئيس

أقرّ المجلس الأعلى للسلطة القضائية في هايتي، أمس الأحد، بانتهاء ولاية الرئيس جوفينيل موييز (الصورة) في وقت يصرّ الأخير على أنه لا يزال لديه عام قراره أنه «قلق للغاية بسبب التهديدات الخطيرة الناجمة عن عدم التوافق السياسي رداً على انتهاء الولاية الدستورية لرئيس الجمهورية جوفينيل موييز في 7 شباط/ فبراير 2021». وكتب موييز في تغريدة على موقع تويتر: «إدارتي حصلت من الشعب على ولاية دستورية لمدة 60 شهراً. لقد أمضينا 48 شهراً. وسيتمّ تكريس الأشهر الـ12 المقبلة لإصلاح قطاع الطاقة وإجراء استفتاء وتنظيم انتخابات».
(فرانس برس)

### مذكرة تفاهم بين السودان و«الجنائية الدولية»

اتفق السودان والمحكمة الجنائية الدولية على توقيع مذكرة تفاهم مستقبلاً، لتوضيح شكل التعاون بينهما وتذليل الصعوبات، بحسب ما أكدت وزارة الخارجية السودانية. واستقبل وزير الخارجية المُكلف، عمر قمر الدين، في الخرطوم، وفداً من المحكمة، برئاسة فاكيسو موشوشوكو. وأوضحت الخارجية السودانية أنه في إطار سعي المحكمة للقيام بمهامها على الوجه الأكمل، تم الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم مستقبلاً من دون أن تحدد تاريخاً.
(الأناضول)

### تداعيات كورونا اسوأ من الحرب العالمية

اعتبرت وزيرة العمل التشيكية، جانا مالاكوفا، أمس الأحد، أنّ تداعيات وباء كورونا تعد أسوأ من آثار الحرب العالمية. واعتبرت في حلقة تلفزيونية أنه «حتى الحرب العالمية الثانية لم تتسبّب بالكثير من المشاكل مثل كورونا». وأضافت: «كوفيد مرض جعل البلاد تتوقف عن العمل لمدة عام».
(فرانس برس)

رصد

## الأردن: مطالبات بوقف قانون الدفاع

عمّان ـ **أنور الزيادات**

طالب نواب أردنيون، أمس الأحد، الحكومة، بوقف العمل بقانون الدفاع، في ظل استقرار الحالة الصحية المرتبطة بجائحة كورونا، معتبرين أن قانون الصحة العامة والقوانين الأخرى كفيلة باستمرار الإجراءات اللازمة في مواجهة الوباء، وأن الجائحة أصبحت شماعة للتقصير الحكومي. وقال النائب غازي الذنيبات، خلال جلسة رقابية خصصت لمناقشة الوباء، إن قانون الدفاع جاء في ظرف استثنائي، وكان مبرراً في وقت ارتفعت فيه الإصابات اليومية إلى 7 آلاف حالة، أما اليوم فيجب على الحكومة إلغاء هذا القانون غير المحمود في الداخل والخارج. وفي ذات الاتجاه صبت كلمتان للنائبين منشوقة وأسماء الرواحنة.

وفي 17 مارس/ آذار الماضي، وافق العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني على إعلان العمل بقانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، الذي يتم تفعيله في أوقات الحروب والكوارث، ويمنح هذا القانون القصور صلاحيات واسعة تصل إلى تعطيل القوانين، ووضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة، وإلقاء القبض على أشخاص، وتفتيش الأفراد والأماكن والمركبات، كذلك يمنحها حقّ إخلاء بعض المناطق أو عزلها، وفرض منع التجول فيها، وتحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها كلّها أو بعضها. وفي ذلك الوقت، طلب الملك من حكومة عمر الرزاز أن «يكون تطبيق قانون الدفاع

العمل بقانون الدفاع بدا في مارس الماضي (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

والأوامر الصادرة بمقتضاه في أضيق نطاق ممكن، وبما لا يمسّ حقوق الأردنيين السياسية والمدنية، ويحافظ عليها، ويحمي الحرّيات العامة والحق في التعبير، التي كفلها الدستور.

كذلك دعا النواب، خلال الجلسة أمس، الحكومة إلى المواءمة في قراراتها بين الوضع الوبائي والتعافي الاقتصادي، والعودة إلى الدراسة في المدارس والجامعات بشكل كامل. من جهته، طالب النائب خليل عطية الحكومة باستثمار علاقاتها الدولية لمنع إسرائيل من السيطرة على اللقاح، محذراً من خطورة ما يجري، كذلك دعاها إلى التدخل لجعل إسرائيل تمنح الفلسطينيين اللقاح. وخلال الجلسة تسلم النائب محمد السعودي رسالة تؤكد إصابته بكورونا، ما اضطره للمغادرة من أجل الالتزام بالحجر المنزلي، مؤكداً أنه «لا يعاني من أي أعراض، وسيغادر للالتزام بالحجر المنزلي».

وعقب ذلك، قرر المجلس، بالأغلبية، تشكيل لجنة خاصة لمتابعة ملاحظات أعضاء المجلس حول آثار كورونا. وقال رئيس مجلس النواب المحامي عبد المنعم العودات إن المجلس سيقوم بتشكيل لجنة نيابية لمتابعة التوصيات واللقاءات مع اللجنة الصحية النيابية.

تقرير

تعثر مفاوضات تشكيل الحكومة
## احتجاجات في السودان

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تتعثر من جديد مشاورات تشكيل الحكومة السودانية الجديدة، والتي تُجرى بين رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وتحالف «قوى الحرية والتغيير» من جهة، وبين حمدوك وحركات الكفاح المسلح من جهة أخرى. وذكرت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد» أنه من غير المرجح إعلان التشكيلة الجديدة للحكومة في موعدها المحدد باليوم الإثنين وذلك لمزيد من المشاورات، خصوصاً بعد أن اعترض رئيس الوزراء على عدد من الأسماء ضمن القوائم التي سلمها له شركاء الحكم في البلاد.

في هذه الأثناء، تتواصل الاحتجاجات الشعبية في العاصمة الخرطوم، اعتراضاً على تردي الأوضاع المعيشية. وأغلق محتجون، أمس الأحد، جسر سوبا، جنوب العاصمة، والرابط بينها وبين مناطق شرق النيل. وقال شهود عيان لـ«العربي الجديد» إن المحتجين أضرموا النيران في إطارات السيارات القديمة وأقاموا متاريس من الحجارة الإسمنتية ما أدى إلى تعطل حركة المرور وحدوث شلل في المنطقة.

وفي مدينة القضارف (شرق)، احتشد مئات المزارعين، أمس الأحد، للتعبير عن غضبهم إزاء ارتفاع الرسوم المالية المفروضة على الزراعة، مطالبين بإلغاء تلك الزيادات خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة بالولاية. وكانت القضارف قد شهدت توتراً أمنياً أخيراً الأسبوع الماضي عقب احتجاجات على تدهور الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار، سجلت خلالها عمليات نهب للمحلات التجارية. وفي ولاية شمال دارفور يسود التوتر مناطق شرق الفاشر، مركز الولاية، بعد مقتل تاجر طعناً على يد أحد الرعاة، ما دفع أهالي القتيل إلى إغلاق طريق رئيسي احتجاجاً على الحادثة، فيما تم إلقاء القبض على ثلاثة من الرعاة.

وفي مدينة الجنينة، غربي السودان، والتي شهدت الشهر الماضي اشتباكات دموية قبلية راح ضحيتها العشرات، وافق المحتجون أمس الأحد على رفع اعتصام دام 13 يوماً للضغط على الحكومة المركزية لتحقيق مطالبهم بإقالة والي الولاية محمد عبد الله الدومة، وفرض ترتيبات أمنية لحفظ الأمن بمعسكرات النزوح المتاخمة للمدينة. وجاء ذلك بعد عقد اتفاق مع وفد رسمي برئاسة عضو مجلس السيادة محمد الفكي سليمان، عضو مجلس السيادة السوداني، يقضي بتلبية مطالبهم.

الجزائر

## رسائل الجيش قبل ذكرى الحراك

دعا الجيش الجزائري، أمس الأحد، إلى «وضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار»، تزامناً مع اقتراب الذكرى الثانية لانطلاق الحراك الشعبي والدعوات لاستئناف التظاهرات بعد أن تراجعت جراء تفشي وباء كورونا.

وجاء في المقال الافتتاحي لمجلة «الجيش» أنه «يقتضي في الذكرى الثانية للمسيرات الشعبية السلمية التي انطلقت في 22 فبراير/شباط 2019، وضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار». ولفت إلى أنه «لم يعد خافياً على أحد أن بلادنا مستهدفة من أطراف أجنبية (لم يسمها) لم يرق لها ذلك النهج الوطني السيادي الذي تنتهجه». واعتبر أن «الحالمين بنشر الفوضى وزرع الفتنة وسط الشعب أو المتوهمين بتحقيق مكاسب على حساب الوطن لا يدركون أن ذلك العهد ولّى إلى غير رجعة». وذكّر المقال بأن الجيش هو «جيش جمهوري يعمل في إطار الشرعية الدستورية»، وأن شغله الشاغل هو المساهمة إلى جانب كل المخلصين والخيرين في بناء جزائر كما أرادها الشهداء، وهو ما جعله يتخذ منذ بداية المسيرات الشعبية موقفاً مبدئياً وثابتاً حيث تخندق مع الشعب وانحاز لخياراته وبما يستجيب لمطالبه التي تجسد أهمها على أرض الواقع، فيما يُنتظر أن تُعرف مطالب أخرى طريقها للتجسيد تدريجياً، من بينها الانتخابات التشريعية كما وعد بذلك رئيس الجمهورية (عبد المجيد تبون) في مناسبات عدة».
(الأناضول)

تراجعت التظاهرات جراء وباء كورونا (رياض كرامدي/فرانس برس)

متابعة

## إدانة الرئيس السابق مستبعدة بدء محاكمة ترامب غداً

بعد عام على تمرير مجلس النواب قرار عزله الأول، يجد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب نفسه محور محاكمة ثانية غير مسبوقة تبدأ غداً الثلاثاء في مجلس الشيوخ الذي سيتعيّن عليه اعضائه تحديد إن كان الرئيس السابق قد حرّض بالفعل على هجوم دام استهدف مقرّ الكابيتول في 6 يناير/ كانون الثاني الماضي. وسيختبر أعضاء مجلس الشيوخ سابقة مثيرة للجدل عندما يجتمعون لاتخاذ قرار بشأن عزل رئيس لم يعد في منصبه، ولا يزال يشكّل مركز ثقل في حزبه. وتتركز الإجراءات التي تبدأ غداً على الفوضى التي شهدها يوم 6 يناير عندما اقتحم المئات من أنصار ترامب مقر الكونغرس محاولين منع المصادقة على فوز جو بايدن في الانتخابات. وأثار الاعتداء الذعر وأشعل غضب كثيرين، ما دفع الديمقراطيين لبدء إجراءات عزل ترامب تزامناً مع انقضاء عهده الرئاسي. وفي 13 يناير، وجّه مجلس النواب له تهمة «التحريض على التمرد» ليكون ترامب الرئيس الأميركي الوحيد الذي يتعرض لمحاولة عزل مرتين. ويهدف الديمقراطيون عبر المحاكمة إلى حظر ترامب من تولي أي منصب رسمي في المستقبل، في حال تمكنوا من تحقيق هدف إدانته. وستحتاج الإدانة إلى أصوات أكثر من ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، ما يعني أنه سيتعين على 17 جمهورياً الانشقاق عن صفوف باقي أعضاء الحزب والانضمام إلى جميع الديمقراطيين البالغ عددهم 50 سناتوراً، في سيناريو يبدو مستبعداً. ولا ينوي الديمقراطيون الذين يديرون إجراءات عملية العزل الالتزام بالظروف القانونية فحسب خلال الجلسة. وتكشف مذكرة تلخص مرافعاتهم النبرة التي سيلجأون إليها، إذ يتهمون ترامب «بتحضير برميل متفجرات وإشعال عود ثقاب ومن ثم البحث عن الفائدة الشخصية من الفوضى». كذلك أشاروا إلى نيّته استخدام العديد من تصريحات ترامب العلنية ضده.

أما محامو الدفاع عن ترامب فركّزوا في بيانهم على نقطتين هما أن المحاكمة «صورية»، إذ لا يمكن إزاحة ترامب من منصب لم يعد فيه، وأن تصريحاته في 6 يناير لا تندرج إلا في إطار حرية التعبير التي يحميها الدستور. وبينما لم يشر الديمقراطيون إلى ماهية الأدلة التي سيستخدمونها أو الشهود الذين سيستدعونهم، رفض فريق الرئيس السابق دعوتهم ترامب للإدلاء بشهادته. من جهتهم، لا يرغب الجمهوريون الذين يبدو أنهم منقسمون حيال مستقبل الحزب، في مناقشة مسألة المحاكمة المثيرة للجدل طويلاً. كما أنّ العديد من الديمقراطيين يفضّلون طي الصفحة سريعاً لإفساح المجال أمام الكونغرس لإقرار مقترحات لبايدن تحظى بأولوية.
(فرانس برس)

الحدث

**على الرغم من انتخاب أعضاء السلطة الانتقالية الجديدة في ليبيا، والترحيب الدولي والعربي الواسع بهذه الخطوة، إلا انّ ذلك لا يعكس رضا جميع العواصم المؤثرة في الأزمة الليبية عما جرى، ولا سيما القاهرة وأبوظبي اللتين تتحركان لاحتواء الوضع الجديد**

دبيبة: سيتم تشكيل حكومة تكنوقراط (مجاهد ابدمير/الأناضول)

# السلطة الجديدة في ليبيا

## تحركات مصرية ـ إماراتية لاحتواء مفاجأة المنفي ودبيبة

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

على الرغم من بيانات الترحيب الصادرة عن عدد من العواصم العربية، بانتخاب السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا، ضمن العملية التي أشرفت عليها الأمم المتحدة، وانتهت بفوز القائمة التي ضمت محمد المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي، وموسى الكوني وعبد الله اللافي نائبين له، وعبد الحميد دبيبة رئيساً للوزراء، إلا أن هناك تحركات من جانب تلك العواصم، في محاولة لاحتواء الموقف، بعد خسارة القوائم التي راهنت عليها لتأمين مصالحها في ليبيا. وفي السياق، قالت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، إن خسارة القائمة التي كانت تدعمها القاهرة، والتي كان يقودها رئيس مجلس النواب في طبرق، عقيلة صالح، وتضم معه قائد المنطقة العسكرية الغربية أسامة الجويلي، ووزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا، بعد خسارة نائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق في التصويت الفردي، كانت بمثابة الصدمة للدوائر المصرية المعنية بملف الأزمة الليبية، خصوصاً بعد وصول شخصيات تميل في توجهاتها إلى تركيا. وأكدت المصادر أنّ هناك حالة من الغضب، داخل مؤسسة الرئاسة بعد فوز قائمة المنفي ودبيبة، وذلك على الرغم من ترحيبها بالسلطة الجديدة. وأوضحت أنّ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اعتبر ما حدث بمثابة انتصار كبير للسياسات التركية في ليبيا، مشيرة، في الوقت ذاته، إلى أن القاهرة ما زال في يديها أوراق، من شأنها ترويض السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا. وأكدت أن اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر وقواته ما زالا ورقة ضغط كبيرة بالنسبة لكل من مصر من جهة، والإمارات من جهة أخرى، لعرقلة الحكومة الجديدة حال أبدت مواقف معادية، أو متشددة تجاه مصالح الدولتين، أو أبدت انحيازاً واضحاً للمصالح التركية على حساب مصالح البلدين. مع العلم أن المتحدث باسم مليشيات حفتر، أحمد المسماري، رحب، أول من أمس السبت، بنتائج التصويت في ملتقى الحوار. كما أن السيسي نفسه أعلن دعمه للحكومة الانتقالية. وقال في تصريحات تلفزيونية في وقت متأخر مساء السبت، إن انتخاب أعضاء السلطة الجديدة «خطوة في الاتجاه الصحيح»، مضيفاً «نحن ندعمهم ومستعدون للتعاون معهم من أجل تعافي ليبيا والتحضير للانتخابات» المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل. بدورها، رحبت الإمارات، يوم الجمعة، بتشكيل السلطة التنفيذية الليبية الجديدة، من جهة أخرى، رجحت المصادر المصرية أن تكون نتائج الانتخابات الجديدة دافعاً قوياً لتطوير العلاقات المصرية التركية، واتخاذها خطوات جديدة للأمام، ضمن محاولات القاهرة تأمين مصالحها، في وقت تقاطعت فيها تلك المصالح، مع مصالح الحليف الإماراتي، الذي ما زال يدعم حفتر للإقدام على عمل عسكري. في غضون ذلك، قال مصدر مصري مقرب من اللجنة المعنية بمتابعة الملف الليبي، إنّ المسؤولين في جهاز المخابرات العامة كانوا قد استبقوا التصويت على القائمتين النهائيتين، بفتح قنوات اتصال مع دبيبة، في وقت كانوا يعتبرون أن القائمة التي يدعمونها صاحبة الحظ الأوفر. وأكد المصدر أن دبيبة كان قد زار القاهرة أخيراً بدعوة من رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، ضمن إطار جلسات الاستماع إلى رؤية المرشحين البارزين للمناصب التنفيذية. وفيما تظلّ تركيا لاعباً أساسياً في ليبيا، تبدو مخاوف القاهرة وأبوظبي من انفتاح السلطة الجديدة من أنقرة واقعية، خصوصاً بعد وصف رئيس الوزراء الليبي الجديد عبد الحميد دبيبة، في مقابلة مع وكالة «الأناضول»، أمس الأحد، تركيا بـ«الصديقة والحليفة». وكان دبيبة تعهد في أول خطاب له موجه للشعب الليبي ليل السبت، بالإيفاء بالتزاماته تجاه الاستحقاق الانتخابي، مذكراً برؤيته التي قدمها لأعضاء ملتقى الحوار والتي حملت وعوداً ببرامج تنموية وأخرى بإنهاء مسار النزاع الذي دام لسنين. وفي مقابلته مع «الأناضول» أمس، جدد دبيبة التأكيد على أن حكومته ستعمل على إحلال السلام بين الأطراف في البلاد وحل المشاكل الكبرى التي تواجهها. وأضاف أنه سيتم تشكيل الحكومة بعد 3 أسابيع، وبعدها ستُطرح لنيل الثقة من قبل البرلمان. وردا على سؤال حول إمكانية تعيين شخصيات من الحكومة السابقة، قال: «من الممكن ذلك، فنحن سنكون حكومة تكنوقراطية وكل من أثبت فعاليته وجديته في الأداء سيكون ضمن فريق الحكومة». وأكد أن «أولويات الحكومة بالدرجة الأولى هي التفكير في فيروس كورونا، ونسعى للحصول على اللقاح. ومن ثم سنهتم بالمصاعب الحياتية والتفكير في لجان المصالحة وإعداد الدستور مع المجلس الرئاسي». وشدد على أنه «سنعمل على تقريب وجهات النظر الليبية إلى أبعد الحدود كي ندخل الانتخابات بشكل موحد وبدون عنف وأي حساسية بين المدن». وعن علاقات بلاده مع تركيا في المرحلة الجديدة، قال دبيبة «تركيا حليفة وصديقة وشقيقة وعندما من الإمكانيات الكثيرة لمساعدة الليبيين في الوصول إلى أهدافهم الحقيقية. وتركيا تعتبر من الشركاء الحقيقيين لنا».

وتأتي تصريحات دبيبة وحديثه عن أولويات حكومته، بالتزامن مع حثّ السفير الأميركي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، له على تشكيل «فريق حكومي مصغر وذي كفاءة وتكنوقراطي يمكنه أن يحظى بسرعة بثقة مجلس النواب»، مع التركيز على حلحلة الملفات الخدمية. وأكد نورلاند، في بيان أمس، دعم بلاده لـ«السلطة التنفيذية المؤقتة الجديدة»، والاستعداد لتقديم المساعدة لتحقيق الاستقرار في ليبيا. في غضون ذلك، تفاوتت قراءات وآراء الأوساط الليبية بشأن السلطة الجديدة، بين الأمل والتشاؤم والحذر. فقد اعتبر مواطن من طرابلس يدعى رمضان الرويمي، وعود دبيبة والبرامج المعلنة للسلطة الجديدة بأنها «خطابات للاستهلاك»، قائلاً لـ«العربي الجديد»، إنها «لا تتناسب والمرحلة المقبلة، فهم يتحدثون عن برامج تنموية لا تصلح إلا لبلدان مستقرة». من جانبه، رأى رئيس حزب «ليبيا الديمقراطية» ناجي صاديق، في حديث مع «العربي الجديد»، أن حالة التشاؤم يمكن ربطها بما «تسببت به حكومات ليبيا الأربع السابقة من الإحباط لدى المواطنين ومضاعفتها معاناتهم»، مبدياً هو الآخر مخاوفه من إمكانية أن تواجه السلطة الجديدة عراقيل جمة. في المقابل، رأى عضو مجلس النواب صالح التباوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن عدم ارتباط أعضاء السلطة الجديدة بأي من أقطاب الصراع وعدم اصطفافهم إلى جانب أي منها يعدان من عوامل النجاح.

> اعتبر السيسي ما حدث بمثابة انتصار كبير للسياسات التركية
>
> دبيبة زار القاهرة أخيرا بدعوة من اللواء عباس كامل

### النجاح والفشل

قال مفتاح حمادي الذي كان ترشح لرئاسة الحكومة، لـ«العربي الجديد»، إن «عوامل نجاح وفشل السلطة الجديدة كلها موجودة، وكما لم ينقذ الاعتراف الدولي حكومة الوفاق، يمكن ألا يقدم للسلطة الجديدة اي دعم». وشدد على ان «هم اسس النجاح إطلاق مصالحة وطنية».

متابعة

# الحوار الفلسطيني اليوم: تذليل عقبات الانتخابات

**تسعى الفصائل لإزالة العقبات التي قد تواجه الانتخابات، وخصوصاً المراسيم والقوانين التي أصدرها الرئيس محمود عباس**

غزة ـ **ضياء خليل**
رام الله ـ **محمود السعدي**

ستحاول الفصائل الفلسطينية في الحوار الوطني، الذي ينطلق اليوم الإثنين في القاهرة لمدة يومين، تقريب وجهات النظر بين بعضها البعض، خصوصاً إجراء الانتخابات التشريعية في مايو/أيار المقبل. وتعطي مغادرة قائد «حماس» في غزة خليل الحية: «نذهب للقاهرة بقلب وعقل مفتوح، وإن شاء الله تُكلل هذه الجهود بالنجاح، على أمل التوافق على أرضية سياسية للانتخابات». وأضاف أن «الانتخابات ستجرى، وهذه المحطة الرئيسية لتذليل الصعاب. هناك محطات ستستكمل فيها الأمور»، موضحاً أنهم متفائلون بالوصول «إلى اتفاق ينهي هذه الحقبة، لنتفرغ جميعاً لسلوك وإجراءات الاحتلال ضد شعبنا». وكانت مفاجئة مغادرة السنوار ضمن وفد حركته. وتعطي مشاركته إشارة إيجابية، خاصة أنه دوماً يذلل العقبات أمام أي خلاف بين حركتي «فتح» و«حماس»، ولديه مواقف متقدمة في ملف المصالحة التي تحركت كثيراً منذ تسلمة قيادة «حماس» في القطاع قبل أربع سنوات، وهو الذي خفض حدة التراشق الإعلامي إلى الحد الأدنى بين الحركتين.

ومن المقرر أن تُجرى الانتخابات الفلسطينية على 3 مراحل خلال العام الحالي، تبدأ بالتشريعية (البرلمان) في 22 مايو/أيار، ومن ثم الرئاسية في 31 يوليو/ تموز، وانتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس/آب. وسيناقش المجتمعون بدءاً من اليوم النقاط الخلافية العالقة في ملف الانتخابات، وعلى رأسها المراسيم الرئاسية الأخيرة والقوانين التي أصدرها الرئيس محمود عباس، والتي اعتبرت فلسطينياً تعدياً على استقلالية القضاء. وستعمل الفصائل على إزالة العقبات التي قد تعترض طريق الانتخابات، وستناقش ثنائياً وجماعياً الكثير من القضايا المتعلقة بالرقابة عليها والاعتراف بنتائجها والمأمول منها في حال تمت، وما سيكون عليه الواقع الحكومي بعد الانتخابات.

ورغم دعوة مصر 14 فصيلاً فلسطينياً، إلا أنّ فصائل في غزة (محسوبة بشكل أو بآخر على «حماس») أو مقربة منها) استهجنت تجاهلها في الدعوة. وقالت، في بيانات مختلفة، إنّ هذا التجاهل يعطي انطباعاً سيئاً عن مرحلة مقبلة من الإقصاء والتفرد. وذكرت «لجان المقاومة الشعبية»، وهي تنظيم عسكري موجود في قطاع غزة منذ العام 2000 وأبرز من تم إقصاؤهم، أنّ «مشاركة الكل الوطني من دون إقصاء لأي طرف في صياغة رؤية سياسية واحدة مجمع عليها تشكل ضمانة للمضي نحو الاستحقاقات الوطنية بروح الوحدة والشراكة الحقيقية».

> أمل خليل الحية التوافق على ارضية سياسية للانتخابات

كانت مفاجئة مغادرة السنوار ضمن وفد «حماس» (محمد عبد/فرانس برس)

وكانت قيادات فصائلية فلسطينية قالت، السبت الماضي، إن لقاء القاهرة يواجه أجندة بنقاط خلافية كبيرة، ومن غير المتوقع أن يتم التوافق على إنهائها جميعها فيه. وأكدت أن أفضل ما يمكن التوصل إليه هو توافق وتقريب وجهات نظر على نقاط محددة، وإرجاء الحديث عن نقاط خلافية لوقت آخر، وإعطاء الأولوية للتوافق على إجراء الانتخابات التشريعية. في هذا الوقت، يترقب الفلسطينيون ما سيخرج من نتائج عن الحوار. وشدد منسق القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله والبيرة، عصام بكر، في حديث مع «العربي الجديد»، على أنه «لا بد من إرادة سياسية حقيقية من قبل الجميع لتذليل كل العقبات والصعوبات وصولاً إلى توافق وطني من أجل الذهاب للانتخابات التشريعية، باعتبار صندوق الاقتراع مدخلاً لإعادة بناء نظام سياسي قادر على مواجهة التحديات واستعادة الوحدة». وأكدت القوى الوطنية والإسلامية لمحافظة رام الله والبيرة، في بيان، «أهمية تسخير الإمكانات من أجل إنجاح اللقاءات في القاهرة، والعمل على تذليل كل العقبات التي تحول دون التوصل لصيغة توافقية تفضي لإجراء الانتخابات، باعتبارها استحقاقاً وطنياً وديمقراطياً، من أجل توحيد مكونات النظام السياسي لمواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال ومجابهة مخططاته الهادفة لتكريس الأمر الواقع».

تقرير

# إسرائيل و«الجنائية الدولية»

## حملة للتأثير على هوية المدعي العام المقبل

**بدأت إسرائيل اتصالات، من خلف الكواليس، من أجل التأثير على هوية المدعي العام المقبل في المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بهدف منع فتح تحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية**

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

يعوّل الاحتلال الإسرائيلي على نشاط دبلوماسي، سيجريه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية غابي أشكنازي مع زعماء ورؤساء دول، لمنع إطلاق المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا إجراءات التحقيق في جرائم الاحتلال، وذلك بانتظار انتهاء ولايتها في يونيو/حزيران المقبل. وكان قرار المحكمة الجنائية الدولية، الجمعة الماضي، والقاضي بأنّ الأراضي الفلسطينية تقع ضمن اختصاصها القضائي، شكل مصدر قلق كبير لإسرائيل، لأنه يطاول سلسلة طويلة من السياسيين الحاليين، الذين اضطروا في الماضي إلى البقاء في الطائرات والعودة إلى إسرائيل، خوفاً من اعتقالهم أو توقيفهم، بسبب وجود شكاوى ضدهم بتهم ارتكاب جرائم حرب، بدءاً من وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني، إضافة إلى وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز، وكذا رئيس الوزراء السابق إيهود باراك، وحتى رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت وآخرين. ويشمل القرار، في حال بدء الاستدعاء للتحقيقات والمثول أمام المحكمة، أكثر من 200 شخصية سياسية وأمنية بارزة في دولة الاحتلال، تبدأ من جنرالات الجيش ومن تبوؤوا مناصب قيادية تنفيذية، سواء في قيادة سلاح الجو أو رئاسة الأركان منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014. وقد بطاول أيضاً مسؤولين منذ أيام عدوان «الرصاص المصبوب» في العام 2008، ممن قد تطاولهم المسؤولية في تقرير غولدستون، وصولاً إلى ضباط وقادة عسكريين ميدانيين.

وذكرت المراسلة السياسية للإذاعة الإسرائيلية، غيلي كوهن، أن إسرائيل تجري من وراء الكواليس ضغوطاً واتصالات، ومحاولة تقليص نطاق التحقيقات التي قد تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية، مع الإشارة إلى أن فرص ذلك ضئيلة. وتنتهي ولاية المدعية العامة الحالية فاتو بنسودا في يونيو/حزيران المقبل.

وقال السفير الإسرائيلي لدى كل من واشنطن والأمم المتحدة، جلعاد أردان، إن قرار المحكمة الجنائية الدولية، بشأن ولايتها في التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية، لا يعني بالضرورة فتح مثل هذه التحقيقات، مضيفاً أنه «يشكل دليلاً» على ما أسماه «بالعفن الأخلاقي» للمحكمة الدولية التي يعرف الجميع أنها تتحرك بدوافع سياسية، حسب زعمه. وقال أردان، في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية، أمس الأحد، إن نتنياهو، ووزير الخارجية الجنرال غابي أشكنازي، يعتزمان إجراء اتصالات مكثفة مع زعماء ورؤساء دول، لتجنيدهم لصالح الموقف الإسرائيلي، ومنع فتح مثل هذا التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية. وأشاد بالموقف الأميركي، معتبراً أن اتصالات مكثفة تجري مع الولايات المتحدة في هذا السياق، وأن الموقف الأميركي يعزز علاقة التحالف بين دولة الاحتلال والولايات المتحدة. وعلى غرار المواقف الإسرائيلية، قال أردان إن المحكمة لا تملك صلاحيات على إسرائيل، لأن الأخيرة لم توقع على اتفاق روما لتشكيل المحكمة، وبالتالي فإنها لا تملك صلاحية على الاحتلال.

وبحث الكابينيت السياسي والأمني لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، قرار المحكمة الجنائية الدولية، شمول ولايتها للتحقيق، جرائم الحرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك ملف الاستيطان. وكما كان متوقعاً، فقد رفضت دولة الاحتلال الإسرائيلي القرار، وادعت أن المحكمة لا تملك ولاية على الأراضي الفلسطينية، مضيفة أن إسرائيل ليست عضواً في المحكمة.

وقال نتنياهو، بحسب ما نقلت صحيفة «يسرائيل هيوم» عنه، «لقد أثبتت المحكمة الجنائية الدولية مرة أخرى أنها جسم سياسي، وليست مؤسسة قضائية. فهذه المحكمة تتجاهل جرائم الحرب الحقيقية، وبدلاً من ذلك تلاحق إسرائيل»، مذكراً بأن إسرائيل ليست عضواً في المحكمة الدولية. واعتبر نتنياهو أن القرار يمثل مساً «بحق الدول الديمقراطية في الدفاع عن نفسها في مواجهة الإرهاب، ويخدم العناصر التي تتامر على الجهود الهادفة إلى توسيع دائرة السلام»، وفق ادعائه، مشدداً على أن تل أبيب ستواصل الدفاع عن «مواطنينا وجنودنا وتحميهم من المطاردات القضائية». وفي السياق، نقلت الصحيفة عن وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي وصفه القرار بأنه «هدية للإرهاب الفلسطيني».

> جلعاد أردان: المحكمة لا تملك صلاحيات على إسرائيل
>
> أشار محللون إلى أنه لن تكون للقرار تداعيات فورية

بموازاة ذلك، أشار عدد من المحللين والكتاب في إسرائيل إلى أنه لن يكون للقرار تداعيات فورية، وقد تكون له نتائج فقط على المدى البعيد، خصوصاً في حال تم الاعتراف بفلسطين دولية عضو عادية في الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي تستمد المحكمة الجنائية شرعيتها منها. وقال ألون بنكاس، الذي شغل في الماضي قنصلاً إسرائيلياً في الولايات المتحدة، في مقالة في صحيفة «هآرتس» أمس الأحد، إن القرار يبقى إشكالياً من الناحية القضائية والسياسية، وقد تكون له تداعيات سلبية على إسرائيل، ولكن على المدى البعيد.

وعلى غرار بينكاس قال المعلق بن درور يميني، في «يديعوت أحرونوت»: «ستمر أشهر طويلة، وربما عدة سنوات قبل أن نشاهد مسؤولين إسرائيليين، وليس فقط ضباطاً وجنوداً، يمثلون أمام المحكمة للدفاع عن أنفسهم. فالقرار حالياً يتعلق فقط بصلاحيات المحكمة، ولا يوجد بعد قرار بأن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب، وهناك شك بأن تتمكن المدعية فاتو بنسودا، فيما تبقى لها من وقت في منصبها، حتى يونيو المقبل، من إعداد مذكرة رسمية ونشرها.

مثل هذا الأمر يستغرق عادة بضع سنوات. وحتى لو كان هناك شك بأن بنسودا نفسها معادية لإسرائيل فمن المحتمل أن يحمل خليفتها في المنصب مواقف مغايرة». ولفت إلى أنه حتى لو كان هناك قرار بأن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب فمن المحتمل أن تقر المحكمة في المقابل بالاكتفاء بالإجراءات التي يتبعها الجهاز القضائي الإسرائيلي، وإغلاق الملف عند هذا الحد كما كان في حالة بريطانيا وجرائم الحرب في العراق.

شرق غرب

### الاحتلال يهدم لهدم منازل فلسطينيين

قال مدير مكتب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية في شمال الضفة الغربية، مراد شتيوي، لـ«العربي الجديد»، إن قوات الاحتلال أخطرت، أمس الأحد، عدداً من العائلات الفلسطينية بوقف العمل ببناء سبعة منازل في الجهة الغربية من بلدة صرة غرب نابلس شمالي الضفة الغربية، المقابلة للبؤرة الاستيطانية (حفاد جلعاد) التي أقامها الاحتلال قبل نحو 3 سنوات. واقتحمت قوات الاحتلال، أمس، قرية حارس غرب سلفيت، وأخذت قياسات منزل الأسير رائد صوف، وسط خشية أن يكون ذلك تمهيداً لهدمه.

(العربي الجديد)

### النظام يقصف ريف إدلب

أصيب مدنيون، أمس الأحد، جراء قصف نفذته قوات النظام السوري واستهدف ريف إدلب الجنوبي شمال غربي البلاد. وقالت مصادر من الدفاع المدني السوري لـ«العربي الجديد»، إن قوات النظام جددت خرق وقف إطلاق النار بقصف صاروخي ومدفعي على ريف إدلب الجنوبي، ما أدى إلى جرح سيدتين بعد أن أصيب المنزل الذي تقطنانه في بلدة شنان بشكل مباشر جراء القصف.

(العربي الجديد)

### هجوم انتحاري شرقيّ أفغانستان

قتل شرطي أفغاني وأصيب إثنان آخران بجراح، جراء هجوم انتحاري استهدف أمس الأحد مركزاً أمنياً في إقليم ننجرهار شرقي البلاد. وقال مصدر أمني لـ«العربي الجديد» إن مهاجماً يقود سيارة ملغمة استهدف المركز في منطقة شمتله الواقعة بين مدينة جلال آباد ومديرية خوجياني. ولم تتبنّ أي جهة مسؤولية الاعتداء. من جهة ثانية، أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية، في بيان، أن القوات الأفغانية داهمت سجناً لحركة طالبان في مديرية غرشك بإقليم هلمند، وتمكنت من الإفراج عن أربعة مواطنين.

(العربي الجديد)

الغلاف

## عودة الاحتقان إلى الشارع من جراء عدم تلبية المطالب وشكاوى تهميش الأطراف

# المغرب: احتجاجات غير مفاجئة

يعيد احتجاج المئات من سكان مدينة الفنيدق (شمال)، إلى الأذهان، ما عاشه المغرب من تظاهرات شعبية في السنوات الأخيرة، بسبب مطالب اجتماعية، مع استمرار حالة الغليان في قطاعي التعليم والصحة. وبينما تعود احتجاجات سكان المناطق المهمشة، تواجه السلطة اتهامات بالتأخر في تلبية وعودها وبتجاهل الأوضاع الصعبة

الرباط ـ **عادل نجدي**

قبل أيام من الذكرى العاشرة لانطلاق «حركة 20 فبراير»، التي قادت احتجاجات الربيع العربي في المغرب في عام 2011، عاد الاحتقان الاجتماعي ليفرض نفسه من جديد، وسط تحذيرات أطلقتها فعاليات سياسية وحقوقية من «انفجارات اجتماعية أوسع». وفتح تجدّد الاحتجاجات الشعبية في مدينة الفنيدق شمال المغرب، ليل الجمعة الماضي، وعودة المواجهات مع القوات الأمنية، باب الأسئلة حول إن كان ما حدث مؤشراً على أن المشهد الذي عرفه المغرب في السنوات الأخيرة، من حراك شعبي في العديد من مناطق المملكة، سيتكرر من جديد.

ولئن كانت الاحتجاجات المطلبية هي أبرز السّمات التي رافقت التحولات التي شهدها المغرب منذ هبوب رياح الربيع العربي، فقد كان العنوان الأبرز للحركة الاحتجاجية التي اندلعت في مدينة الفنيدق، حتى الآن، هو أزمة اقتصادية خانقة. وجاء ذلك جراء قرار الحكومة المغربية إغلاق بوابة سبتة في وجه التهريب المعيشي (يمتهن مئات المغاربة تهريب السلع من المدينتين، إلى باقي المدن داخل المغرب، حيث يعملون على حمل أكياس ضخمة مُحملة بالبضائع الإسبانية فوق ظهورهم لإدخالها إلى الأراضي المغربية وبيعها). وأتى الإغلاق حفاظاً على تنافسية المنتوج المحلي، بعد شكاوى شركات مغربية وأجنبية متواجدة في المغرب من المنافسة غير القانونية للمواد الاستهلاكية المهربة.

ومنذ قرار السلطات في ديسمبر/كانون الأول 2019، الإغلاق النهائي لمعبر باب سبتة (المدينة الخاضعة للإدارة الإسبانية)، أمام تجار السلع المهربة، تضررت مدينة الفنيدق بشكل كبير. وطاولت الأزمة الاقتصادية فيها، بعد أن كان التهريب، على مدى عقود، هو النشاط الاقتصادي الرئيسي في المدينة. وبحسب محمد الريفي، أحد تجار سوق المسيرة الخضراء، الذي يعد أكبر سوق لبيع السلع المهربة من إسبانيا في مدينة الفنيدق، فإن خروج السكان للاحتجاج كان أمراً منتظراً في ظل «سيادة إحباط كبير في صفوف المواطنين جراء وقف التهريب، الذي كان مصدر رزق غالبية سكان المدينة، وفي ظل غياب فرص شغل في مدينة لا تتوفر فيها معامل أو أنشطة فلاحية». وأشار، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن قرار إغلاق بوابة سبتة يمكن القول إنه قضى على المدينة بأكملها.

وفي نظر أحد نشطاء المجتمع المدني بالمدينة، طلب عدم كشف اسمه، فإن الاحتجاجات لم تكن مفاجئة، في ظل التأخر الكبير في إخراج مشروع منطقة الأنشطة الاقتصادية والتجارية بمحافظة المضيق الفنيدق إلى حيز الوجود، وهو المشروع الذي تراهن عليه السلطات في أن يشكل بديلاً حقيقياً لوقف أنشطة ما يعرف في المغرب بالتهريب المعيشي. وأضاف، في تصريحات لـ«العربي الجديد»: «صحيح أن التهريب يؤثر على الاقتصاد الوطني، ونحن لسنا ضد الإغلاق، لكن كان يجب اتخاذ قرارات مصاحبة، لأن المعبر كان مصدر رزق الآلاف من المواطنين. وأخال أن الأمر اليوم بات مفتوحاً على كل الاحتمالات، لأن المدينة تعيش أزمة حقيقية».

وكانت السلطات المغربية قد حددت، صيف العام الحالي، موعداً لانطلاق الأنشطة الاقتصادية في الشطر الأول من منطقة الأنشطة الاقتصادية والتجارية بمحافظة المضيق الفنيدق، إلا أن هذا الرهان يبدو بعيداً، بسبب التأخر الكبير في أشغال إنجاز هذا الأمر. ووفق الناشط الحقوقي خالد البكاري، فإن ما حدث في الفنيدق من احتجاجات بخلفية اجتماعية واضحة كان متوقعاً. ولفت، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «لا يمكن، بناء على قرار سياسي قد تكون له دوافع جيوسياسية مرتبطة بالتنافس حول الريادة الاقتصادية في منطقة غرب المتوسط، أن يتم تقديم السكان المحليين قرباناً. كان على الدولة قبل أن تقرر إغلاق المعابر الحدودية، أن توجد حلولاً معقولة ومقبولة للمواطنين».

وفي الوقت الذي اتخذت فيه السلطات المغربية أولى الخطوات لمحاولة معالجة حالة الاحتقان، من خلال الإعلان عن إطلاق برنامج يتعلق بـ«بلورة وتفعيل آليات الدعم والمواكبة، من أجل تحسين قابلية التشغيل وتحفيز ريادة الأعمال للفئات الهشة»، يعيد خروج المئات من سكان الفنيدق للاحتجاج، إلى الأذهان، ما عاشه المغرب من احتجاجات في السنوات الأخيرة بسبب مطالب اجتماعية، كان أبرزها «حراك الريف». وكانت شرارة «حراك الريف» الأولى اندلعت ليلة 28 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بعد أن نظم شباب غاضبون وقفة احتجاجية، إثر وفاة بائع سمك سحقاً داخل شاحنة قمامة، بينما كان يحاول استعادة أسماكه التي تمت مصادرتها. ومنذ تلك الليلة، عمت الاحتجاجات مدينة الحسيمة ومناطق مجاورة لها، لتتحول من مطلب محاكمة المتسببين الحقيقيين في مصرع بائع السمك، إلى مطالب أكبر وأشمل، تتضمّن رفع التهميش وما يسمى العسكرة الأمنية عن الحسيمة، وتنفيذ مشاريع تنموية في مجالات التعليم والصحة والتشغيل. وعُرفت الاحتجاجات، لا سيما في مدينة الحسيمة، زخماً بشرياً لشهور عدة. وشهدت التظاهرات مواجهات بين المحتجين وقوات الأمن، انتهت باعتقال العشرات قبل أن تخفّ حدة هذه الاحتجاجات، ويبقى التركيز على محاكمات المعتقلين.

وبالتزامن شهدت مدن أخرى (زاكورة، وتنغير، وخريبكة، واسفي، وغيرها) حركات احتجاجية مرتبطة أساساً بقضايا التنمية ورفع التهميش وتوفير الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة والبنية التحتية الضرورية. وأضيف إلى تلك المدن المنتفضة مطلع 2018 منطقة جرادة (شرق المغرب) التي شهدت، عقب وقوع ثلاث وفيات في مناجم للفحم الحجري، خروج تظاهرات سلمية، للتعبير عن استياء كبير في صفوف سكان المدينة، التي تُعاني من التهميش والبطالة وغياب مراكز الشغل. لكنها سرعان ما تحولت إلى احتجاجات واشتباكات مع قوات الأمن واعتقالات ومحاكمات.

وبحسب الطيب مضماض، القيادي في «الجبهة المغربية الاجتماعية»، التي تضم 35 تنظيماً حقوقياً ونقابياً وسياسياً، فإن «الاحتجاجات في المغرب لم ولن تتوقف، ما دامت سياسات الإفقار والتهميش وتكميم الأفواه هي خيار الدولة، وما دام المواطن لا يساهم في رسم الاختيارات السياسية والاقتصادية والثقافية». وأشار إلى أن «الاحتجاجات التي عرفتها مدينة الفنيدق تأتي في سياق استمرار حالة الغليان الدائم في قطاعي التعليم والصحة، واحتجاجات العديد من سكان المناطق الجبلية والمهمشة». ولفت، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «الاحتجاج قد يخفت لفترة لأسباب معينة، لكنه يعود دائماً، لأنه سلاح المواطنين في مواجهة الحرمان والفقر».

> يشكو سكان مدينة الفنيدق من أزمة اقتصادية خانقة
>
> الاحتجاج سلاح المواطنين ضد الحرمان والفقر

التهريب كان مصدر رزق غالبية سكان الفنيدق (فاضل سنا/فرانس برس)

### خطر سياسة غض الطرف

أوضح الناشط خالد البكاري، أن فعاليات عدة تقدمت منذ أسبوعين بعريضة موجهة إلى الحكومة، ترصد أوضاع الفنيدق وتقترح إجراءات استعجالية تفادياً للأسوأ، لكن جرى تجاهل هذه النداءات. وقال: «مع كامل الأسف، بعد احتجاجات السكان، حضرت المقاربة بالأمن مرة أخرى، ما يبين أن لا نية لدى الدولة في التنازل عن قرار إغلاق المعابر، أو المرونة فيه. وهو أمر ينذر بتطور الاحتجاجات نحو مظاهر عنيفة إذا استمرت سياسة الآذان الصماء».

خاص

وزير الدفاع من بين الذين رفضوا التوجه إلى البرلمان (صفا كرلكان/الأناضول)

## مصر: وزراء يرفضون المثول أمام البرلمان

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر برلمانية مصرية إن «أربعة وزراء تجاهلوا طلب مجلس النواب الإدلاء ببيان أمام البرلمان، حول إنجاز برامج وزاراتهم في العامين الماضيين، والخطة المستقبلية لها، في ضوء برنامج الحكومة (مصر تنطلق 2018 2022)». وأشارت إلى اختتام جلسات البرلمان المخصصة للاستماع إلى أعضاء الحكومة، بإلاء وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عمرو طلعت، ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، هالة السعيد، ببيانهما أمس الأحد واليوم الإثنين.

وأضافت المصادر في حديث خاص، أنّ «وزراء الدفاع محمد زكي، والإنتاج الحربي محمد أحمد مرسي، والداخلية محمود توفيق، رفضوا الحضور إلى مقر البرلمان، ومواجهة النواب في المشكلات التي تتعلق بوزاراتهم، بدعوى عدم جواز مناقشة المسائل المرتبطة بالأمن القومي في جلسة علنية أمام وسائل الإعلام. في حين قدّم وزير الشؤون النيابية سابقاً، والعدل حالياً، عمر مروان، اعتذاراً غير معلل بسبب عن عدم حضور جلسات الأسبوع الماضي بعد إدراج اسمه على جدول الأعمال».

وأفادت المصادر بأنه من بين الأسباب الرئيسية لغياب هؤلاء الوزراء «عدم مناقشة المخصصات المالية للوزارات الأربع تحت قبة البرلمان، أو إفساح المجال لتساؤلات النواب بشأن أوجه إنفاقها، على الرغم من أنه حقّ دستوري أصيل لهم»، موضحة أنّ «وزيري الدفاع والداخلية، لم تطأ أقدامهما مجلس النواب خلال السنوات الخمس الماضية، وحينما أصرّ بعض النواب على لقائهما، طلبا منهم الحضور إلى مقر الوزارتين».

وتقتصر التغطية الإعلامية لفعاليات مجلس النواب على عدد محدود جداً من الصحافيين، إثر استبعاد أكثر من 80 صحافياً معتمداً لدى البرلمان، من دون إبداء أسباب، مع بداية الفصل التشريعي الحالي في 12 يناير/كانون الثاني الماضي، بما يحرم أصحاب الخبرات الصحافية من ممارسة عملهم، في محاولة من البرلمان الجديد لترويض الصحافة، وإقصائها من المشهد السياسي، كسابقة أولى من نوعها في تاريخ العمل النيابي المصري.

وحسب مراقبين، عمد مجلس النواب، الذي أشرفت الأجهزة الأمنية على تركيبته، إلى استدعاء أعضاء الحكومة في مستهل فصله التشريعي، للترويج لـ«جدية مزعومة» حيال ممارسة دوره الرقابي، وتغيير الصورة الذهنية لدى المواطنين عن المجلس السابق أمام الحكومة، بعد عدم مناقشته سوى استجواب هزلي وحيد طيلة الفصل التشريعي المنقضي، مع تسليط الضوء من جانب وسائل الإعلام الموالية للنظام على جلسات الاستماع إلى الوزراء.

وفي 18 يناير الماضي، بدأ مجلس النواب جلساته «الهزلية» في مجال الرقابة، من خلال الاستماع إلى بيان رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، عقب موافقة اللجنة العامة للمجلس على استدعاء الحكومة كاملة إلى مقر البرلمان، نظراً لوجود العديد من السلبيات والملاحظات والقصور في تنفيذ برنامجها في بعض الملفات، وهو ما تبعه استماع المجلس إلى 26 وزيراً على مدار ثلاثة أسابيع. يأتي ذلك وسط تواتر أحاديث بين النواب عن إمكانية إجراء تعديل وزاري محدود في الأيام المقبلة.

## العراق: العثور على ناشط بعد اختطافه وتعذيبه

عثرت السلطات الأمنية العراقية في محافظة كربلاء جنوبي العراق، ليل السبت الأحد، على الناشط المدني البارز رائد الدعمي مكبلاً ومرمياً في إحد المقابر القديمة، وقد تعرض للتعذيب الشديد، بعد اختطافه من قبل جهة مسلحة أول من أمس السبت. وقال مسؤول في قيادة شرطة محافظة كربلاء، لـ«العربي الجديد»، إنه بعد ما يقارب مرور 7 ساعات على تقديم بلاغ الاختطاف «وصلت لنا معلومات بوجود شخص مكبل في مقبرة كربلاء القديمة، وبعد التوجه إلى هناك تبين أنه الناشط الدعمي وقد تم تكبيله وتعرضه لتعذيب شديد». وأشار إلى أن الدعمي «كان بحالة سيئة بعد ضربه على مناطق حساسة في جسده فضلاً عن تشريح ظهره وصدره بالسكاكين». وكشف المسؤول بأنه من خلال التحقيق، قال الدعمي إن الخاطفين أكدوا له أنه في المرة المقبلة لن يفرجوا عنه وهو على قيد الحياة، وطلبوا منه خلال عمليات التعذيب بترك المحافظة، وعدم المشاركة بأي احتجاجات. من جهته، قال ناشط مقرب من رائد الدعمي لم يكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «الدعمي قدم للجهات الأمنية إفادة تتهم عناصر في تشكيل سرايا السلام التابعة للتيار الصدري بتورطهم في خطفه وتعذيبه».

(العربي الجديد)

## اعتقال 13 «داعشياً» في بغداد



أعلنت السلطات الأمنية العراقية، أمس الأحد، اعتقال 13 عنصراً من تنظيم «داعش» في العاصمة بغداد، فيما تواصل القوات عمليات ملاحقة عناصر التنظيم بعدد من المحافظات الأخرى.

ووفقاً لبيان أصدرته، وكالة الاستخبارات العراقية، فإن «مفارز وكالة الاستخبارات المتمثلة بمديريتي استخبارات الشرطة الاتحادية واستخبارات بغداد في وزارة الداخلية تمكنت من إلقاء القبض على 13 إرهابياً بمناطق متفرقة من العاصمة». وأوضح أن «المعتقلين مطلوبون بتهمة الإرهاب، لانتمائهم لتنظيم داعش». وأشار البيان إلى أنّ «عملية الاعتقال تمت وفق مذكرات قبض صادرة بحقهم من القضاء لعملهم ضمن التنظيم في كركوك، ونينوى، وشمال بغداد، تحت كنى وأسماء مختلفة».

(العربي الجديد)

## اتساع نطاق تظاهرات ميانمار ضد الانقلاب

نظم عشرات الآلاف مسيرات في أنحاء ميانمار، أمس الأحد، للتنديد بالانقلاب الذي وقع الأسبوع الماضي وللمطالبة بالإفراج عن الزعيمة المنتخبة أونغ سان سو تشي، في أكبر احتجاجات منذ ثورة الزعفران عام 2007. وهتف المتظاهرون الأحد في رانغون وسط ضجيج الأبواق «لا نريد دكتاتورية نريد الديمقراطية». وقام متظاهرون بتقديم ورود إلى رجال الشرطة بينما رفع آخرون لافتات كتب عليها «أطلقوا سراح الأم سو»، في إشارة إلى أونغ سان سو تشي. وتحدثت بعض التقديرات عن أن عدد المحتجين في رانغون بلغ نحو مائة ألف. ووردت أنباء عن احتجاجات في مدينة ماندالاي وأماكن أخرى في أنحاء البلاد التي يبلغ عدد سكانها 53 مليون نسمة. وكانت تجمعات أمس أكبر بكثير من مسيرات السبت عندما خرج عشرات الآلاف إلى الشوارع في أول الاحتجاجات الحاشدة على الانقلاب.

(رويترز، فرانس برس)

إضاءة

# أعمال قاعدة حميميم... توسيع «القصر الرئاسي» الحقيقي

أظهرت صور أقمار اصطناعية عمليات توسيع لأحد المدارج الرئيسية في قاعدة حميميم الجوية الروسية في سورية، في خطوة تشير إلى أنّ الوجود العسكري الروسي في شرقي البحر المتوسط ربما باقٍ لأمد بعيد

أمين العاصي

وسّع الجانب الروسي قاعدة حميميم الجوية على الساحل السوري غربي البلاد، وفق ما أظهرت صور التقطتها أقمار اصطناعية وآخر العام الفائت، ما يؤكد أنّ موسكو التي تعتبر هذه القاعدة بمثابة أرض روسية، تخطط لوجود طويل الأمد في شرقي البحر المتوسط، وترسّخ سطوتها على جانب مهم من الجغرافية السورية، مع تحوّل النظام إلى مجرد تابع للروس في مسعى لبقاء بشار الأسد في السلطة. ووفق تقرير نشره موقع «The Drive» المهتم بالشؤون الدفاعية والعسكرية، يوم الجمعة الماضي، فإنّ الجانب الروسي يوسّع مدرجاً رئيسياً في قاعدة حميميم الجوية، لزيادة الطاقة الاستيعابية للقاعدة وتسهيل عمليات النقل اللوجستية والاستراتيجية للروس في منطقة شرقي البحر المتوسط. وبحسب الموقع، أظهرت صور أقمار صناعية التقطت في منتصف ديسمبر/كانون الأول الماضي، أن وزارة الدفاع الروسية أضافت نحو 300 متر للمدرج الغربي في القاعدة الجوية، مؤكداً أنّ الإجراء الجديد يمكن أن يدعم المزيد من عمليات النشر المنتظمة للطائرات الأكبر والأكثر حمولة، بما في ذلك طائرات الشحن العملاقة وحتى القاذفات بعيدة المدى. وأشار التقرير إلى أنّ هذا يعني أنّ طائرات الشحن الروسية ستكون قادرة على جلب المزيد من البضائع والجنود في كل رحلة، وتسهيل العمليات اللوجستية من وإلى القاعدة، لافتاً إلى أنّ التوسعة الجديدة قد تمهّد لجعل قاعدة حميميم نقطة انطلاق لأسلحة استراتيجية من سورية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعد أن كانت تنفذ طلعاتها انطلاقاً من روسيا وفي بعض الأحيان من إيران. وفي خطوة أخرى تؤكد أنّ موسكو تتعامل مع قاعدة حميميم على أنها باتت بمثابة أرض روسية، دشّنت أخيراً تمثالاً نصفياً لطيار روسي قتل في محافظة إدلب في عام 2018، ليُضاف لتماثيل أخرى لضباط وجنود روس قتلوا أثناء مشاركتهم إلى جانب قوات النظام في الحرب ضدّ فصائل المعارضة السورية. وكان كرّس الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، سطوة بلاده في سورية أواخر عام 2017، حين زار هذه القاعدة، في رسالة واضحة للغرب مفادها بأنه بات المتحكم بسورية. وإثر تلك الزيارة، سرّب الروس مقطع فيديو يظهر ضابطاً روسياً يمنع الأسد من اللحاق بالرئيس الروسي، في مشهد بدا أنّ الهدف منه إذلال رئيس النظام وإظهاره بمظهر التابع.

وعن الهدف الروسي من توسيع قاعدة حميميم، أشار الباحث السياسي رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ ذلك رسالة واضحة مفادها بأنّ الوجود العسكري الروسي في شرق البحر المتوسط «ربما باقٍ لأمد بعيد». وأضاف: «بالتأكيد هذه التوسعة تحمل رسالة للإدارة الأميركية الجديدة، بأنه لن يكون هناك انسحاب قريب للروس وأنّ سورية بالنسبة لهم ثقل رئيسي». وأشار زيادة إلى أن «موسكو أعلنت مرتين سحب قواتها من سورية، ولكن تبيّن بعد ذلك أنّ الأمر مجرد خدعة وأنها زادت عدد قواتها في سورية بدل تخفيضها». وكان الروس قد انتهزوا فرصة بدء انهيار نظام بشار الأسد أمام ضربات فصائل المعارضة السورية في سبتمبر/أيلول من عام 2015، للتدخل بشكل غير مسبوق في الشرق الأوسط، حيث حانت الفرصة لهم أخيراً للوصول إلى «المياه الدافئة»، وإيجاد موطئ قدم ثابت في شرقي البحر المتوسط، يستطيعون من خلاله مناكفة الغرب، سعياً لاستعادة السطوة الروسية في العالم. وقبيل التدخل المعلن بشكل رسمي، منح النظام السوري الجانب الروسي منتصف عام 2015 حرية استخدام قاعدة حميميم التي تقع بالقرب من بلدة على الساحل السوري تحمل الاسم ذاته، لا تبعد سوى 4 كيلو مترات من مدينة جبلة، و19 كيلو متراً من مدينة اللاذقية. ووفق دراسة نشرها مركز «حرمون» في عام 2017، «جلبت روسيا إلى قاعدة حميميم طائرات سوخوي 34 و24 و30، ومروحيات هجوم وطائرات تجسّس، إضافة إلى طائرات هجومية أخرى ومنظومة صواريخ أس-400». وأوضحت الدراسة أنّ موسكو «استقدمت إلى هذه القاعدة قوات برية من الجيش الرابع الروسي، وتتمثّل بفرقتين مدرعتين بريتين، إضافة إلى لوائي مدفعية ومدفعية صاروخية»، مشيرة إلى أنّ «مهمة هذه القوات كانت في البداية ضرب طوق أمني يعمق 10 كيلومترات حول القاعدة، من أجل تأمين حمايتها من أي هجوم أو تسلل بري في اتجاه القاعدة. ولكن بعد ذلك، امتد الطوق الأمني إلى عمق 70 كيلومتراً، في اتجاه مدينة طرطوس وذلك من أجل حماية القاعدة». وفق الدراسة. ولعبت قاعدة حميميم الدور الحاسم في القضاء على فصائل المعارضة السورية في ريف دمشق، وخصوصاً في غوطة دمشق الشرقية، وفي محافظتي درعا والقنيطرة في جنوب سورية، وفي ريف حمص الشمالي، وفي مدينة حلب وريفها، إضافة إلى ريف اللاذقية الشمالي، وبعض مناطق ريف إدلب في الشمال الغربي من سورية.

> إضافة نحو 300 متر للمدرج الغربي في القاعدة الجوية
>
> التوسعة تمهد لجعل حميميم نقطة انطلاق لأسلحة استراتيجية

من جانبه، قال القيادي في فصائل المعارضة السورية، العقيد مصطفى البكور، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «كان لقاعدة حميميم الدور الرئيسي في حرب النظام والروس على الشعب السوري»، مضيفاً أنه «أقلعت منها غالبية الطائرات الروسية التي كانت تقصف مواقع الثوار والمدنيين منذ عام 2015 وإلى الآن». وأوضح أنّ القاعدة «تضم مقر قيادة القوات الروسية في سورية، ويوجد فيها مركز المصالحة الروسي»، مشيراً إلى أنه يوجد فيها كذلك «وسائط الدفاع الجوي الروسية من طراز أس-300 وأس-400، وطائرات من طراز سوخوي 24 وسوخوي 35، وحوامات ميل من 28، التي شاركت أخيراً في معارك البادية». وتابع البكور: «هذه القاعدة تتحكم بالأسطول الروسي العامل في البحر الأبيض المتوسط، ومنها تدار كافة الأعمال العسكرية الروسية والأسدية في كل المعارك». وفي السياق ذاته، اعتبر القيادي في فصائل المعارضة، مصطفى سيجري، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ قاعدة حميميم بمثابة «القصر الرئاسي في سورية»، موضحاً أنّ «كل القرارات الداخلية والخارجية السياسية والعسكرية والأمنية لا يمكن إلا أن تصدر عنها». وتابع: «القاعدة العسكرية الروسية في حميميم، كانت غرفة العمليات الرئيسية في إدارة الحرب ضدّ الشعب السوري، ليس فقط على المستوى العسكري، وإنما على المستويات السياسية والإعلامية والاجتماعية، باختصار القاعدة الروسية هي الحاكم المطلق وقوة احتلال مباشر».

وعلى الرغم من أنّ الروس اتخذوا من محاربة الإرهاب غطاء للتدخل في سورية، إلا أنّ محاربتهم لتنظيم «داعش» اقتصرت على البادية السورية، حيث ساعدوا قوات النظام وملحقاتها معها في استعادة مدينة تدمر من التنظيم مرتين الأولى في مارس/آذار من عام 2016، والثانية في الشهر ذاته من عام 2017. ولاحقاً وقّع النظام اتفاقيات عدة مع الروس تتعلق بطبيعة وجودهم في قاعدة حميميم. وكانت سربت وسائل إعلام غربية مطلع عام 2016 ما قالت إنه «اتفاق سري» بين النظام والجانب الروسي ينصّ على أنّ «استفادة قوات روسيا الفيدرالية من قاعدة حميميم تتم بدون مقابل»، وأنّ «من حق الطرف الروسي نقل أي أجهزة أو ذخائر إلى داخل سورية أو إلى خارجها، من دون أي تكاليف أو رسوم». كما تضمنت الاتفاقية بنوداً تُرسّخ وجوداً روسياً طويل الأمد، يكاد يرقى إلى مستوى «الاحتلال المباشر» لأراض سورية، وفق توصيف المعارضة.

زار بوتين قاعدة حميميم أواخر عام 2017 (ميخائيل كليمنتييف/Getty)

## ما بعد فشل إيجاد تسوية

# انتخابات الرئاسة الصومالية معطلة

أدى تصاعد الأزمة بين الأطراف المشاركة في مؤتمر طوسمريب وسط الصومال، أخيراً، إلى فشلها في التوصل إلى اتفاق بشأن تنظيم الانتخابات النيابية والرئاسية

مقديشو ـ **الشافعي أبتدون**

في الثامن من فبراير/شباط عام 2017 اختار أعضاء البرلمان الصومالي، الذين اجتمعوا في معسكر حلني في العاصمة مقديشو، محمد عبدالله فرماجو رئيساً جديداً للبلاد، مدفوعين بأغلبية شعبية كان يحظى بها بعد أن تولى منصب رئيس الحكومة الصومالية في العام 2010. لكنه سرعان ما استقال من منصبه تحت ضغوط إقليمية، والتي عرفت باتفاقية كامبالا، بعد خلافات مع الرئيس الصومالي آنذاك شريف شيخ أحمد. أمضى فرماجو أربع سنوات، أي كامل مدة ولايته، في القصر الرئاسي. وفي حين لم يحسم مصيره لجهة استمراره لولاية رئاسية ثانية، أو مغادرة السلطة، يثير تعثر انهيار المفاوضات لإجراء الانتخابات الرئاسية اليوم الإثنين مخاوف من إمكانية انزلاق البلاد إلى مربع الفوضى السياسية والأمنية من جديد، إذا لم تتوصل الأطراف الصومالية إلى اتفاق جديد بمساعدة المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لإنقاذ البلاد من الفشل. وتبرز مخاوف من عودة محتملة لهجمات حركة «الشباب» التي شهدتها مقديشو نهاية يناير/كانون الثاني الماضي، والتي أدت إلى مقتل عشرة أشخاص، من بينهم جنود. وبموجب المادة 95 من الدستور الصومالي، فإنه إذا خلا منصب رئيس الجمهورية، يتولى رئيس مجلس الشعب (البرلمان) منصب رئاسة الجمهورية، إلى أن يتم انتخاب رئيس جديد في مدة أقصاها 30 يوماً. وبالتالي فإن رئيس البرلمان محمد مرسل شيخ عبدالرحمن يُفترض أن يتولى زمام الأمور، لكن البعض يذهب باتجاه طرح خيار تمديد فترة الرئاسة والحكومة.

### لا تمديد

وكان رئيس البرلمان أكد، خلال جلسة للبرلمان السبت الماضي، عدم وجود تمديد لفترة الحكومة الفيدرالية والرئاسة الصومالية، مستنداً إلى أنه بموجب الدستور الصومالي في المادة 91، فإن مدة الرئيس محددة بأربع سنوات من ولايته، وأن البرلمان سيتولى مهمة إدارة البلاد، لتنظيم انتخابات نيابية ورئاسية. وأوضح أن البرلمان أقرّ، إجراء الانتخابات بداية العام 2021، عبر نموذج انتخابي غير مباشر، إذ تختار العشائر مندوبين ينتقون بدورهم أعضاء غرفتي البرلمان (الشيوخ والشعب)، الذين يعينون رئيساً للبلاد. لكن إذا فشلت المفاوضات بين الأطراف الصومالية للاتفاق على الانتخابات، فإن الحلّ لإيجاد مخرج للأزمة الراهنة سيكون بيد البرلمان.

### فشل مشاورات طوسمريب

وتصاعدت الأزمة السياسية إثر فشل المشاورات الأخيرة التي عقدت بين القوى السياسية في مدينة طوسمريب وسط البلاد، أخيراً، في التوصل إلى اتفاقيات لتنظيم انتخابات نيابية ورئاسية في البلاد. وتركزت الخلافات بين فرماجو ورئيس إقليم جوبالاند أحمد إسلام مدوبي، حول المقاعد البرلمانية في إقليم جدو (جنوب الصومال) والمحددة بـ 16 مقعداً. وتعود 10 مقاعد بينها إلى قبيلة المريحان التي يتحدر منها الرئيس الصومالي. ويسعى مقربون من فرماجو للدخول إلى البرلمان من هذا الإقليم، بينما يريد رئيس جوبالاند تعيين شخصيات من القبيلة نفسها لكنها متحالفة معه، وهذا ما يرفضه الرئيس الصومالي. وتقطن عائلة فرماجو في الإقليم، الذي تسيطر على أجزاء منه قوات تابعة لولاية جوبالاند، بينما تسيطر قوات صومالية أخرى على مناطق شاسعة من الإقليم. ورفض كل من فرماجو ومدوبي جهود الوساطة واقتراحات رؤساء الولايات الفيدرالية الآخرين لحل الأزمة. كما أنهما تبادلا التهم حول الجهة التي أفشلت المؤتمر، الأمر الذي يعيق جهود تنظيم انتخابات نيابية ورئاسية في البلاد. وكان فرماجو قال، أمام أعضاء البرلمان الصومالي السبت الماضي، إن دولاً أجنبية تغذي الصراع السياسي بين الشركاء السياسيين، مشيراً إلى أنه لا رغبة لديه في تسمية تلك الدول والجهات التي تتدخل في بلادنا للتأثير في الانتخابات. وأدت هذه التطورات إلى إدخال البلاد في حالة من الجدل حول إمكانية تمديد فترة الرئاسة والحكومة الفيدرالية، بالإضافة إلى مخاوف من اندلاع خلافات سياسية بين الرئاسة من جهة والبرلمان من جهة ثانية، على مع الرغم من تأكيد رئيس البرلمان عدم زج البرلمان في الأزمة السياسية الراهنة بين الرئيس من جهة وبين رؤساء ولايات فيدرالية من جهة ثانية.

تنتهي اليوم ولاية الرئيس الصومالي وفقاً للدستور (الأناضول)

### ما بعد انتهاء فترة الرئيس

وقال الباحث في مركز الصومال للدراسات محمد عبدي الشيخ، لـ«العربي الجديد»، إن هناك أسئلة عديدة تُطرح لمرحلة ما بعد انتهاء فترة الرئيس، فإلى أين تتجه البلاد، وهل بإمكان الحكومة الفيدرالية تنظيم انتخابات نيابية ورئاسية أم أن الأمر سيكون بيد الولايات الفيدرالية؟ وأشار إلى أن البلاد تعيش حالة غموض مفتوحة على كل الأصعدة. وبرأي الشيخ فإن انتهاء فترة الرئيس الصومالي محمد فرماجو، اليوم الإثنين، من دون أن تتضح ملامح المرحلة السياسية المقبلة، وعدم وجود اتفاق حول تنظيم الانتخابات، ستدخل الصومال في نفق سياسي وأمني مظلم للغاية. ورداً على سؤال حول إمكانية حدوث تدخل دولي لممارسة ضغط على الأطراف الصومالية لتبني موقف سياسي ينهي الخلافات فيما بينهم، قال الشيخ إن المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، سيتدخل عاجلاً أم آجلاً من أجل تفكيك عقدة الخلافات السياسية الراهنة التي تحيط بالانتخابات. وأشار إلى أن المجتمع الدولي سيواصل ضغطه على الشركاء السياسيين حتى تتم عملية تنظيم الانتخابات في البلاد.

> تركزت الخلافات بين فرماجو ومدوبي حول مقاعد إقليم جدو

### أبعاد متعددة للمشكلة

وفي هذا الصدد، قال الباحث وأستاذ العلاقات الدولية حسن شيخ، لـ«العربي الجديد»، إن «المشكلة السياسية الراهنة بين القيادات الصومالية لها أبعاد متعددة. هناك البعد الدستوري، لأن الدستور لا يفصل الصلاحيات، وفيه تناقضات كثيرة ولا يوضح بعض المضامين الجدلية (وخاصة الصلاحيات بين المجالس التشريعية والتنفيذية، إلى جانب غموض في شرح بنود تتعلق بصلاحيات الولايات الفيدرالية، وخاصة المالية والخارجية منها). كما أن هناك بعداً آخر يتمثل في غياب القيادات الصومالية التي تتمتع بالكفاءة السياسية في احتواء الأزمات. وهناك أيضاً البعد الأمني، الذي يُعقد ملف تأمين مقار ومناطق تنظيم الانتخابات في البلاد».

### صراع عشائري

وأشار حسن شيخ إلى القضايا الاجتماعية والصراع العشائري بين مكونات المجتمع، إذ لم تجرِ مصالحة حقيقية لإنهاء الخلافات بين العشائر الصومالية، وهذه جميعها ملفات بإمكانها أن تفشل عملية تنظيم الانتخابات، وذلك في ظل عدم توفر حكومة تتصرف بواقعية في مواجهة التحديات بحكمة، ما أفرز الوضع السياسي المعقد حالياً». وأضاف أنه «بعد انتهاء فترة الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو سيكون الأمر بيد رئيس البرلمان الذي سيكون رئيساً بالوكالة في البلاد لمدة شهرين، لتشكيل لجان انتخابية جديدة وتنظيم الانتخابات الرئاسية كمرحلة انتقالية لانتشال البلاد من وضعية الفراغ الرئاسي والدستوري». وفي ظل تأزم الأوضاع السياسية في البلاد، يبدي الشارع الصومالي تخوفه من إمكانية حدوث فراغ سياسي وأمني في البلاد. وقال محمد سعيد، في حديث مع «العربي الجديد»: «كان عمري 6 سنوات بعد سقوط الدولة المركزية في العام 1991، ومرت ثلاثون عاماً، عشنا خلالها خيبات أمل وحروبا كثيرة، ولا نريد اليوم العودة إلى زمن الحرب والخلافات السياسية». وناشد القيادات الصومالية تغليب مصلحة البلاد والشعب على المصلحة الخاصة، وعدم دفع البلاد إلى أتون الفشل والنزاعات السياسية. أما نور علي فرأى أن «مستقبل البلاد يتجه نحو الأفضل، وأن الخلافات السياسية الراهنة مجرد سحابة صيف، وستزول هذه الغيمة السياسية قريباً، وستجرى الانتخابات في غضون أربعة شهر».